مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X

المجلد9 العـــــــدد: 1 (2024)، ص 205–220

السيناريوهات المستقبلية للمنطقة العربية في ضوء التحولات السياسية العالمية

The future of Arab integration in the light of global political transformations

صـــــــدراتي عبد الرحيم ، أستاذ مساعد قسم أ بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة2،
مخبر تحليل ودراسة السياسات العامة بجامعة الجزائر03، الجزائر.
البريد الإلكتروني: sed_mag@hotmail.com

تاريخ الاستلام:16 /2023/11 تاريخ القبول:19 /2024/5 تاريخ النشر 30 جوان 2024

ملخص:

تهدف الدراسة لمعرفة السيناريوهات المستقبلية لظاهرة التكامل الإقليمي في العالم العربي حيث شهدت الظاهرة تطورا كبيرا في العشر سنوات الأخيرة من القرن العشرين خاصة في ظل تعاقب الأحداث المهمة كانهيار المعسكر الشيوعي وبروز الأحادية القطبية كبديل وحيد وكذلك ظهور الفواعـــل الفـــوق وطنية ودورها في تحقيق التكامل الإقليمي العربي.

كذلك تعتبر مسألة التنبؤ بمستقبل ظاهرة التكامل العربي من الإشكاليات المهمة في وقتنا الحاضر نظرا لمـــا تشـــهده المنطقـــة العربيـــة مـــن تحـــولات سياسية راهنة حيث يصعب التكهن بمستقبل الظاهرة لكن يبدو أن هناك ثلاث احتمالات ممكنة وهـــي بقـــاء حـــال التكامـــل كمـــا هـــو عليـــه وأيضا يمكن ان يتم عن طريق الإصلاح التدريجي عن طريق الثورة.

تصنيف JEL: XN2، XN1.

Abstract:

The study aims to identify the future scenarios of the phenomenon of regional integration in the Arab world where the phenomenon witnessed a great development in the last ten years of the twentieth century, especially in light of the succession of important events such as the collapse of the Communist camp and the emergence of unipolarity as a single alternative, as well as the emergencesupernatural achievements and its role in achievingArab regionalintegration.

The question of predicting the future of the phenomenon of Arab integration is one of the most important problems of the present day, given the current political changes in the Arab region. It is difficult to predict the future ofthe phenomenon. However, there seem to be three possibilities: the survival of integration as it is, , A through the revolution.

Keywords: phenomenon of regional integration, Arab world, globalization.

Jel Classification Codes:XN1, XN2.

.1مقدمة:

ظهرت معظم نظريات التكامل الإقليمي والدولي في سياق تاريخي هيمنت الدولة الوطنية على مختلف تفاعلاتها، كما ان التجارب التكاملية التي تم التركيز عليها في هذه الدراسة كانت كذلك من إفرازات نظام الثنائية القطبية الذي بقيت فيه روابط القطرية و الولاءات الوطنية قوية ومؤثرة للغاية. وعلى هذا الأساس، تم النظر الى التكامل على اعتبار أنه يمثل الحل الأكثر ملاءمة للتعامل مع الظواهر والمسائل التي فشلت الدولة الوطنية في حلها ومقارنتها بما يحقق الصالح العام. من جهة أخرى، يؤكد أغلب المدافعين عن الفكر التكاملي انه يمثل ثورة حقيقية في العلاقات الدولية من حيث معاييرها وأطرافها والأهداف التي تصبو الى تحقيقها فهو يسعى إلىإرساءطي النزاعات و الحروب .

في خضم هذه الاعتبارات النظرية، طفت على السطح في العشرية الأخيرة من القرن العشرين مجموعة من التحولات الدولية التي نتجت عن انهيار نظام الثنائية القطبية بفعل تفكك المعسكر الاشتراكي. وقد كان هذا بمثابة المبرر الكافي الذي جعل الكثير من الدوائر الأكاديمية والرسمية تصر على تعرض النظام الدولي و العلاقات الدولية لثورة راديكالية على كافة المستويات، غير ان مثل هذه التحولات والثورات الشاملة والعميقة في العلاقات الدولية غالبا ما تحدث عقب تعرض مسار العلاقات الدولية لأحداث كبرى مثل الحربين العالميتين الاولى والثانية. وعلى هدا الأساس تدفعنا مجموعة من الاعتبارات المنهجية الى ضرورة البحث عن المعايير والآليات التي تساعدنا على تحديد و الوقوف على منظومة العلاقات الدولية.

بغض النظر عن هذا الجدل الأكاديمي حول صحة أو عدم صحة تصنيف هذه التحولات مع الأحداث الدولية الكبرى التي عرفتها العلاقات الدولية، فان المنطقيفرض علينا حتمية الغوص في اعماق الوضع الدولي الذي افرزته عملية تفكك المنظومة الاشتراكية وتحديد تداعياته وانعكاساته على الجانبين النظري والعملي لمسارات التكامل الإقليمي.

من هذا المنطلق سوف نسعى في هذا الفصل الى الوقوف على جدلية العلاقة بين الدول الوطنية والتوجه نحو بناء كيانات فوق الوطنية ، ثم نركز في المقام الثاني على اهم التحولات التي عرفها مسار العلاقات الدولية منذ الانهيار الرسمي للاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1991 ، ومن جهة أخرى سينصب اهتمامنا على الظاهرة العولمة او الشمولية التي ميزت هذه التحولات وانعكاساتها على نظريات وتجارب التكامل الاقليمي، وأخيرا سوف نعمل على تقديم أهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل ظاهرة التكامل في الوطن العربي.

2.السياق التاريخي لمسارات ظاهرة التكامل في العلاقات الدولية:

لطالما أعتبرت ظاهرة التكامل الدولي كظاهرة حديثة في حفل العلاقات الدولية تسعى لإنهاء حالة التشرذم والإنقسام بين وحدات النظام الإقليمي الواحد، فهي مرت بعدة مراحل سوف تذكرها في هذا الجانب من الدراسة.

حيث مرت عبر زمن ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم مرورا بظاهرة العولمة وما صاحبها من نمذجة سياسية واقتصادية وحتى إنسانية تسعى لتوحيد السلوكيات والأنساق السياسية والاقتصادية وفق النمط الغربي الليبرالي، وأخيرا مرت ظاهرة التكامل وصولا إلى استحداث فواعل فوق وطنية وتحت وطنية لتنافس النظام الاقليمي بوحداته (الدولة) على البسط سيادته كلها على إقليم الدولة، وهذا ما سنراه في هذا القسم من البحث.

1.2 ظاهرة التكامل في مرحلة ما بعد الثنائية القطبية:

لم يكن- على الأرجح – أغلب المتتبعين لتطور الأحداث الدولية يتوقعون أن تثير واقعة انهيار الاتحاد السوفيتي ذلك الحجم الكبير من الجدال الرسمي و الأكاديمي حول كيفية تصنيف و فهم التحولات الجوهرية التي أصبحت تميز ما بعد الثنائية القطبية.

ففي الوقت الذي يروج فيه الكثير من المتشبعين بقيم و مسلمات التيارات الفكرية الواقعية و الليبيرالية ان هذه التحولات سوف تساهم في توفير الظروف والشروط الضرورية لحدوث ثورة على مستويين المعياري و الامبريقي للعلاقات الدولية، في حين

يتشبث غيرهم بمجموعة من القناعات التي تدور حول اعتبار ما افرزه انهيار الاتحاد السوفيتي من تحولات لا ترقى الى مستوى المتغيرات و المدخلات التي تولد تغيرا جذريا على مستوى مختلف عناصر تحليل العلاقات الدولية وبغض النظر على مدى عمق الفجوة بين التصورين ومدى صحة وقوع وقوة الحجج التي يقدمها كل طرف. فإن متطلبات الحياد العلمي والصرامة المنهجية تدفعنا لفحص وتشريح هذه التحولات والحكم فيما بعد على قدرتها على إحداث التغيير المفترض (ظاهرة التكامل).

لم ينتظر الكثير من الليبراليين والواقعيين ورواد مدرسة نهاية الايديولوجية(**the end of ideology**) الانهيار الرسمي للإمبراطورية السوفيتية لأطلاق ذلك السيل الكبير من الحجج والإدعاءات التي تأكد ان أفول مرحلة الحرب الباردة وانهيار نظام الثنائية القطبية فقد ساهمت—في اعتقادهم- في أزاله الظروف البنيوية والأيدولوجية التي كانت بمثابة الأساس والسبب الجوهري للصراع بين القوتين العظميتين على امتداد اكثر من(6) ستة عقود من الزمن(بيليس، 2004، صفحة 98)، وهو الامر الذي فتح المجال لبروز العديد الاصوات ، التي تؤكد على تآكل أسس ومقومات نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى هذا الأساس ، بدأت العديد من الدوائر الرسمية والأكاديمية المتشبعة بقيم المثالية الجديدة تروج للولاد شبه قيصرية لنظام الدولي الجديد قد تكون حرب الخليج الثانية بمثابة الفاصل بينه وبين نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، غير ان صحة فرضة بداية تبلور نظام دولي جديد تتطلب على الاقل توفر أربعة شروط أساسية يتمثل أولها في تحويل جذري في مستوى بنية و أجهزة نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويدور الشرط الثاني حول ضرورة حصول توافق على القوانين والقيم التي تحكم الوظائف وأهداف هدا النظام في حين يرتبط الشرط الثالث بحتمية وجود تفاعلات جديدة بين الوحدات المكونة لهذا النظام وأخيرا يفترض ان يكون لهذا الهيكل الجديد كينونة مادية ومعنوية مستقلة تؤهله لبلورة سلوك جماعي قد يختلف احيانا عن توقعات واهداف الوحدات التي تكونه. من هذا المنطلق، يبدو ان ما افرزته تحولات ما بعد الحرب العالمية لا يرقى الى مستوى نظام دولي الجديد ’بل يمكن تشبيهه بالوضع الدولي الانتقالي الذي يخضع مؤقتا لهيمنة وتوجيه القوى المنتصرة في صراع الحرب الباردة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، ذلك آن النظام الدولي الذي افرزته الحرب العالمية الثانية لم يتعرض لأي شكل من أشكال التعديل والتغير في القوانين والهياكل البنيوية و الوظيفية.

أثارت مكانة ووظيفة الدولة الوطنية ، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة نقاشا أكاديميا متباينا للغاية فالتيار المؤيد لحدوث تحولات عميقة في العلاقات الدولية يحاجج على أساس أن بروز عالم متعدد المراكز ساهم في صعود فواعل دولية جديدة الى جانب الدول التي شكلت مركزية النظام الدولي التقليدي بحيث لا يمكن القفز على الدور والتأثير الذي أصبح تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية كالمجتمع المدني العالمي، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العلاقات الدولية(J.A.Rosenau, 2005, p. 38). في حين يرى الفريق الآخر أنه بالرغم من أن مرحلة العولمة قد وضعت نهاية حقيقية لممارسات السيادة بصيغتها و محتواها الذي كرسه نظام وستفاليا فإنها لم تنذر بعد بنهاية نظام الدولة- الآمة، بل على العكس من ذلك فقد برهنت مرحلة ما بعد الحرب الباردة على مدى قوة وتجذر دور ومكانة الدول باستثناء القليل من حالات الفشل ولانهيار (الصومال ، أفغانستان)(**بيليس، 2004، ص 46**). وفي الواقع فان انهيار نظام الدول بوصفه يرمز لمجموعة من الحقائق الروحية والمادية، يتطلب حدوث سلسلة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية والسياسية على مستوى الأنصاف الوطنية وعلى مستوى النظام الدولي. في انتظار حدوث ذلك، تبقى الدول تمثل مركز ثقل ووحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية ما قد أهلها للهيمنة الفعلية على بقية الفواعل الدولية التي أفرزتها تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

إلى جانب النظام الدولي والأطراف الفاعلة في مسار العلاقات الدولية، شكلت المتغيرات أو العوامل المؤثرة في السلوك الدولي مسألة أخرى لاهتمام رواد التغير و التحويل الجذري في النسق الدولي، فقد هيمنت الاعتبارات والعوامل الايديولوجية والعسكرية

والسياسية على جل فترات الحرب الباردة بل كانت بمثابة المحاور الرئيسية لصراع شبه صفري بين العملاقين النوويين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي وعلى هذا الأساس فقد احتلت هذه المتغيرات المرتبطة بميادين السياسة العليا مركز الصدارة في التأثير على دوائر صانعة القرار في السياسات الخارجية للدول الفاعلة في نسق العلاقات الدولية طيلة مرحلة الحرب الباردة.وفي الوقت الذي تفرض فيه العولمة شروطا اقتصادية واضحة على الدول للاندماج والتكيف لا نلحظ شروطا مماثلة وبالقوة نفسها على السياسات الداخلية لبعض الدول أو على مسارات انتقال السلطة فيها ، بل ربما حصل العكس في أكثر من دولة في العالم حيث يتم دعم السيادة على حساب الديمقراطية أو التعديدية السياسية(إسماعيل، 2012/2011، ص 98).

غير أن نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي مثلث بالنسبة للكثير من المثاليين ولليبيراليين والتعدديين تحولا جوهريا في طبيعة ومحتوى المتغيرات المؤثرة في مسار العلاقات الدولية لذلك، يحاجج البعض منهم على أساس أن المتغيرات الاقتصادية بدأت تعرف أهمية متزايدة في سياسات القوى الفاعلة في النسق الدولي، وهو ما ساهم في تحويل اعتبارات العسكرية والسياسية إلى مواضيع ثانوية في الكثير من الحالات (Roberts, 1996 , p. 411.)وقد يعني هذا، في واقع العلاقات الدولية، تحول الصراع والمنافسة من الميادين الاستراتيجية والإيديولوجية الى القضايا الاقتصادية، وهو ما يستدعي بالضرورة تحولا آخر على مستوى أطراف هذا الصراع من الدول إلى تجمعات اقتصادية كبرى وإذا تحقق هذا السيناريو فإننا سنشهد في القرن الواحد والعشرين نظاما دوليا متعدد الاقطاب تكون هناك التكتلات الاقتصادية وليس الدول بمثابة أركان أساسية. غير أن عودة النزاعات العسكرية للسياسات الخارجية للكثير من القوى الفاعلة في العلاقات الدولية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية في العشرية الأولى من هذا القرن ساهمت في التقليل من مصداقية هذه الأطروحة،كما أن انتشار فكرة المجتمع القومي – يعد احد أشكال النزعة المجتمعية، وشرطا أساسيا لتسريع العولمة التي برزت منذ المائة عام الماضية(هيفاء عبد الرحمن ، ياسين، 2010)

تمثل القيم والمبادئ الأخلاقية الميدان الأكثر اتساعا وملائمة للتطور وبلورة أفكار وتحليل دعاة التحويل الراديكالي على كل مستويات العلاقات الدولية فمجرد ظهور أبرز مظاهر الصراع الأيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة طافت على سطح مجموعة الأفكار والتصورات والدعاءات الرسمية والأكاديمية التي تعتبر في فترة ما بعد الثنائية القطبية بمثابة بيئة ملائمة لإخضاع السلوك الدولي لمجموعة من القيم والمبادئ والمثل العالمية ، التي قد تساهم في إضفاء الطابع السلمي ناقص التعاون على العلاقات الدولية ويحكم اقناع هذه الأوساط بانتصار القيم والمبادئ لنسق الفكر الليبرالي الغربي في الصراع الإيديولوجي الذي ميز الحرب الباردة فإنها تعمل على تشجيع ونشر وحتى فرض هذه المبادئ على مختلف الأطراف والمناطق الجغرافية التي كانت إلى وقت قريب تعتبر بيئة معادية للنموذج الغربي الرأسمالي.

في خضم هذه المعطيات ذهبت بعض الأوساط إلى الاعتقاد بأن سرعة انتشار واعتناق مبادئ وقيم التجربة الديمقراطية والغربية الأمريكية في مختلف أنحاء العالم سوف تؤسس لبداية تبلور النظام الدولي الجديد، لتصبح فيه مختلف أنماط السلوك الداخلي مهيلكه بشبكة جد معقدة من المبادئ والقيم والأخلاقية والقانونية.

غير أن نهاية المواجهة بين الأيديولوجيين الاشتراكية والرأسمالية لا يعني بأي حال من الأحوال، زوال كل الحواجز المعيارية التي يمكن أن تعيق مسار عولمة النسق الفكري الغربي. فالمذاهب الفكرية المرتبطة بالحضارات غير الغربية كالحضارة العربية – الإسلامية والحضارتين البوذية و الكونفوشيوسية، ترفض اخضاع معالجة المشاكل مجتمعاتها لمبادئ و تجارب نشأت وترعرعت في بيئة سوسيو –اقتصادية وسياسية مغايرة وغربية عن الواقع شعوبها. ذلك، ان متتبع تاريخ الحركات الوطنية التحررية والثورات ضد أنظمة داخلية و الحروب الأهلية سوف يدرك بكل سهولة مدى أهمية القناعات الايديولوجية والأفكار المحلية والأصلية في تحريك وتجنيد الشعوب لتحقيق مآربها على المستويين الداخلي والخارجي في هذا السياق يؤكد على أساس أن فكرة المبادئ الأخلاقية العالمية تحتوي على مغالطات كثيرة، حيث أن رسالة عولمة مبادئ وقيم النسق الفكري الغربي مثل الليبيرالية الاقتصادية والعلمانية تساهم في

تقويض التقاليد وممارسات الثقافات غير الغربية غير أن تجارب الكثير من الدول في جنوب شرق آسيا في العشريتين الأخيرتين أثبت أن التحديث و العصرنة يمكن أن تحدث في المجتمعات دون اللجوء الى القيم و الحلول التي تقترحها الديمقراطيات الليبرالية الغربية(بيليس، 2004، ص 343)وعلى هذا الأساس يبدو أن نهاية الصراع الايديولوجي بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي لا يعني زوال مظاهر وعوامل التناقض والاختلاف بين المنظومات الفكرية والقيمية بين الفواعل الدولية وفق شبكة من القيم و المبادئ المنبثقة عن النسق الايديولوجي الغربي .

2.2ظاهرة التكامل في إطار عولمة العلاقات الدولية:

هيمن مصطلح العولمة أو الشمولية، بشكل شه مطلق ، على جل النقاشات الأكاديمية والسياسية التي عرفتها بيئة ما بعد الحرب الباردة. وقد كادت هذه النقاشات، أن تجمع على فكرة أساسية مفادها أن نهاية الصراع الإيديولوجي وانهيار الكتلة الاشتراكية كانا يمثلان الزوال الفعلي للعقبات و العراقيل الأساسية، التي أعاقت اكتساح الفكر الليبرالي الديمقراطي لكل أرجاء الكرة الأرضية، وقد تدعمت هذه القناعة، بفعل التحولات والانعكاسات التي أحدثتها الثورة العلمية في الميدان التكنولوجي وفي وسائل الاتصال والتبادل بين الشعوب والمجتمعات، ويتعاظم فيه دور صناعة المعلومات في جميع مجالات الحياة(يعيطيـــــــــــــش، 2019 ، ص 679) ، وبما أن هده التطورات تم النظر اليها من قبل الكثير من التيارات الفكرية والأكاديمية، كاسمنت مسلح ، لدعائم علاقات دولية ونظام عالمي جديد يتميز بزيادة وتعقيد التداخل والمبادلات بين المجتمعات بشكل قد يساهم في التقليل من أهمية ودور الحدود التقليدية فان ذلك سوف يطرح تحد مباشر لنظرية التكامل الإقليمي.

قد يصطدم المهتم، بميدان العلاقات الدولية في محاولته لتحديد العلاقة بين العولمة والشمولية وظاهرة التكامل، بمجموعة الصعوبات المنهجية و الابيستمولوجية بعضها مرتبط بتعريف العولمة، والبعض الآخر يدور حول أشكالها ومضامينها. فأدبيات العلاقات الدولية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي عملت على توظيف مجموعة من المصطلحات مثل المجتمع العالمي، النظام العالمي، الكونية، الكوكبية ، الشمولية، العولمة وذلك من اجل الاشارة الى التوجه نحو إطار أشمل من الدولة الوطنية والإقليمية لفهم العلاقات الإنسانية. وهو الأمر الذي حول الشمولية أو العولمة الى مرجعية معرفية ابيستمولوجية لا يمكن تجاهلها عند محاولتنا تشخيص وتحليل ما يحدث من تطورات على المستويات الوطنية و الاقليمية والدولية. لذلك، تدفعنا مجموعة من الاعتبارات المنهجية الى الوقوف على أبرز مفاهيم وتعاريف العولمة والشمولية، تم تحديد صورتها ومضامينها وآليتها.

يمكن النظر الى العولمة، على اساس أنها عبارة عن مشروع متعدد الأبعاد يتجلى في مختلف صوره في تطور وانتشار النظام الرأسمالي في مختلف أرجاء العالم. كما قد تبرز العولمة في شكل مسار تقني وثقافي يساهم في زيادة حجم التداخل والتبادل بين المجتمعات، ويقلص من أهمية عوامل الزمن والجغرافيا، مما يساهم في جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة (J.A.Rosenau, 2005, p. 31). في كلتا الحالتين، فان النتيجة النهائية هي هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي على النظام الدولي. و قد تأخذ هذه الهيمنة طابعا سياسيا من خلال تعميم الديمقراطية الليبرالية كنموذج للفاعلية والحكم الراشد على أغلب الدول العالم في حين أن صيغة الاقتصاد للعولمة تعني تعميم آليات وأسس ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي على كل التجمعات، اما العولمة فبجانبها العسكري فتتجلى في توسيع المنظومة العسكرية الغربية(حلف الأطلس الشمالي) الى مناطق الفراغ الأمني التي تركها انهيار الاتحاد السوفييتي، وأخيرا فان الطابع المعياري للعولمة يتمثل على الخصوص في السعي على ابراز النسق الفكري الغربي، في شكل منظومة قيم عالمية لمعالجة مختلف المشاكل التي تعني منها المجتمعات في أي منطقة جغرافية.

يمكن النظر الى العولمة، على اساس أنها عبارة عن مشروع سياسي واقتصادي يتجلى مختلف صوره في تطور وانتشار النظام الرأسمالي في مختلف أرجاء العالم. كما قد تبرز العولمة في شكل مسار تقني وثقافي يساهم في زيادة حجم التداخل والتبادل بين المجتمعات، ويقلص من أهمية عوامل الزمن والجغرافيا، مما يساهم في جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة (J.A.Rosenau, 2005, p. 31). في كلتا الحالتين، فان النتيجة النهائية هي هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي على النظام الدولي. و قد تأخذ هذه الهيمنة طابعا سياسيا من خلال تعميم الديمقراطية الليبرالية كنموذج للفاعلية والحكم الراشد على أغلب الدول العالم في حين أن صيغة الاقتصاد للعولمة تعني تعميم آليات وأسس ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي على كل التجمعات، اما العولمة فبجانبها العسكري فتتجلى في توسيع المنظومة العسكرية الغربية(حلف الأطلس الشمالي) الى مناطق الفراغ الأمني التي تركها انهيار الاتحاد السوفييتي، وأخيرا فان الطابع المعياري للعولمة يتمثل على الخصوص في السعي على ابراز النسق الفكري الغربي، في شكل منظومة قيم عالمية لمعالجة مختلف المشاكل التي تعني منها المجتمعات في أي منطقة جغرافية.

غير أن تيارا ثانيا، يميل الى إعطاء العولمة مفهوما عما وشمالا عن طريق الاعتقاد بأنها عبارة عن شبكة متينة ومعقدة من عمليات الترابط بين المجتمعات، بشكل يجعل تأثير الأحداث التي تقع في منطقة جغرافية معينة، تنتشر بشكل مباشر وسريع الى بقية المناطق الأخرى(بيليس، 2004، ص 13)،من هذه المنطق، يبدو أن العلاقات الاجتماعية تبدأ في الانفصال عن السياقات الزمنية و الجغرافية التي تقع فيها وتأخذ بعدا عالميا موحدا. عندئذ تصبح العولمة عبارة عن مجموعة من المسارات التي بمقدورها إحداث تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية في مختلف المجتمعات انطلاقا من حجم و ديناميكية علاقتها البينية وليس بناء على خصوصيات وطبيعة بيئاتها الداخلية. فضلا عن ذلك فان مفهومين لا يتركان الكثير من الحظ لتواجد معتبر لكيانات سياسية واقتصادية واجتماعية، كالدولة الوطنية والتجمعات الإقليمية، وذلك لأنها ببساطة لا تستجيب لطبيعة ومحتوى الظواهر والتحولات الشاملة والعابرة للحدود التي أصبحت تميز عالم ما بعد الحرب الباردة.

على ضوء هذه الاعتبارات، تصبح العلاقات الدولية، التي كانت تهيمن عليها سلوكيات وأفعال الدول معرضة لتحولات جذرية. فان كانت الدول في السباق تستطيع مواجهة الظواهر الدولية بصفة منفردة، فان العولمة جعلت هذا الأمر (السلوك الفردي) صعب التحقيق وقليل الوقوع(J.A.Rosenau, 2005, p. 238)،ففي ظل استحالة الاعتماد على امكانيات والقدرات والمرجعيات الوطنية، لمواجهة التحديات التي يفرزها عصر العولمة، تجد الدول نفسها مضطرة لمواجهة التحديات التي يفرزها عصر العولمة، تجد الدول نفسها مضطر لاستخدام آليات ومستويات شاملة وعابرة للأوطان، سواء داخل الأطر التي توفيرها الأمم المتحدة والتجمعات الاقليمية، أو عن طريق الاستعانة بالفواعل العابرة للحدود مثل : الشركات متعددة الجنسية والنوادي المالية والمنضمات غير الحكومية. وعلى الأساس، تتحول العولمة الى مسار أو مجموعة من المسارات ، التي تسمح بنقل التعاون و الاعتماد المتبادل بين الدول الى مستوى أشمل بكثير مما يهدف التكامل الوظيفي الاقليمي الى تحقيقه.

وعندما يتجسد هذا المسعي في واقع العلاقات الدولية، حينئذ يمكن أن نحاجج على أساس أن العولمة هي صيغة جديدة للتكامل الدولي الذي اقترحه رواد الوظيفية الأصلية عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

لتعزيز هذا الشكل الجديد من التكامل، يقتضي الأمر تقليص حجم الفروق والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية بين المجتمعات مما يسمح ببداية تحول ولاء الشعوب من المستويات والأطر القومية الى المستوى الدولي. وهذا ما يسمح من ظهور مراكز جديدة للسلطة بداية لمركز الدولة القومية مثل الشركات متعددة الجنسية وغيرها من الفواعل الدولية التي تعظم نشاطها ودورها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة(بيليس، 2004، ص 733)، إلا أن هذه البيئة الجديدة، التي تسمح بدورها على ظهور إنسان جديد، قد لا تتحقق إلاإذا توفرت مجموعة من الشروط، منها إلغاء جميع الحواجز الاقتصادية والتجارية وضمان حرية التدفقات المالية وحرية انتقال الأشخاص ونشر القيم الديمقراطية واعتماد معايير العقلانية والرشادة على كل أنماط الحكم.....الخ، كما أن مصداقية فرضيات

أنصار العولمة تتوقف على حدوث أربع تحولات أساسية التحول من الاقتصاد الدولي الى الاقتصاد العالمي، فتح الأسواق النقد ورأس المال. وقد ساهمت هذه الاعتبارات، في توسيع الهوة التي تفصل بين المؤيدين والمعارضين للعولمة، فضلا عن تزايد دائرة الدول التي أصبحت أكثر تيقنا من أن العولمة تشكل تهديدا حقيقيا لمصالحها القومية.

بالنظر لصعوبة تحقق الشروط التمهيدية (Initial Conditions) لانتقال المجتمعات البشرية الى العولمة، التيار المعارض لهذا الظاهرة يقر بأن طابع النظام الدولي المبني على أساس الدولة القطرية سوف لن يتغير بشكل كبير، بحيث تبقى هي الطرف والسلطة الموجهة لمختلف الجوانب و التفاعلات الاقتصادية و السياسية لهذا النظام. ذلك أن قضايا السياسة العليا مثل الأمن و السياسة الخارجية ما زالت تكتسي أهمية بالغة لمختلف أصناف الدول، ولا تحولات جوهرية في هذا الشأن(ياسين، 1998)المتبادل والتدخل بين الدول والمجتمعات بفعل التطورات المذهلة التي أ حدثتها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية فان هناك الآن تركيزا كبيرا على ما يميز الشعوب من عادات وتقاليد وقيم.....الخ. ففي الدول التي عرفت عمليات تفكك(بعض دول أروبا الشرقية والعالم الثالث ودول أحداث الربيع العربي) هناك عودة قوية للتشبث بعناصر الهوية مثل الاثنية و اللغة والديانة، وهو ما قد يساهم في تدعيم تيارات التقسيم والتفكك مما يجعل ظاهرة التكامل الاقليمي والدولب مسألة تحتاج الى الكثير من الانتظار والتأجيل.

من جهة أخرى، يبدو أن هناك افراط كبير وتغليط مفضوح، عند النظر الى العولمة والشمولية على الأساس أنها مجموعة مسارات أفرزتها تحولات ما بعد الحرب الباردة. فالعولمة في الواقع هي مسار وعملية تاريخية بدأت منذ اللحظات الأولى لتشكل النظام الرأسمالي الحديث، ولكنها تعمقت وتسارعت منذ نهاية القرن العشرين بفعل التقدم في ميدان التكنولوجيا والمعلومات(سعدي، 2006، ص 234) ،وعلى هذا الأساس فالمظاهر والتجليات التي يعتقد انها مرتبطة بظاهرة العولمة ماهي في الأصل الا جزء من اتجاهات وتطورات قديمة أحدثها التطور الطبيعي للنظام الرأسمالي.

وفقا لهذا التصور، فان العولمة لن تؤثر سلبا على ظاهرة التكامل الاقليمي، بل قد تساهم في اتساع دائرة تجارب التكامل بشكل يدعم مركزها ووظيفتها في النظام الدولي. فالدول المتوسطة والصغيرة، سوف تجد نفسها مضطرة للتعاون والتكامل بغية تعظيم امكانياتها المادية والمعنوية لمواجهة التحديات والظواهر العابرة للحدود التي أصبحت تميز عصر ما بعد الحرب الباردة. من هذا المنطلق، يمكن القول أن التجمعات التكاملية الاقليمية مرشحة لتعويض الدول الوطنية، كركائز وأطراف فاعلة في النظام الدولي في المستقبل القريب و المتوسط.

من خلال هذه الاطلالة البسيطة ، على انعكاسات مسار العولمة على ظاهرة التكامل يبدو أن الجانب الأعظم من الالتباس و الغموض الذي يشوب هذه المسألة راجع بالدرجة الاولى الى زاوية التي ينظر من خلالها كل طرف الى محتوى وطبيعة والجذور التاريخية للعولمة فاذا نظرنا الى العولمة أساس أنها آلية للاحتكاك والتداخل بين الشعوب، ومسار لإحداث نوع من الاندماج بينهما فإنها ظاهرة قديمة جدا أما إذا كانت العولمة، تعني المزيد من الارتباط الاقتصادية والتجارية والمالية، فان ذلك يعود إلى فترة ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي منذ أكثر من ثلاثة مائة سنة.

ومن جهة ثالثة، اذا أمكن النظر إلى العولمة كأنها مجموعة من التطورات التكنولوجيا و الفكرية والسياسية والاجتماعية المتلاحقة التي سوف تؤدي الى التقليل من أهمية ووزن العوامل الزمنية للاتحاد السوفييتي وأخيرا اذا كانت العولمة هي صيغة لعالم ونظام دولي ومجتمع عالمي موحد وخال من مختلف أشكال الحواجز والحدود، فإنها لم تتجسد الى يومنا هذا لذلك يبدو أن ظاهرة التكامل الإقليمي يمكن أن تواجه صعوبات حقيقية في حالة ما اذا تحقق الاحتمال الرابع فقط.

3.2 الفواعل فوق الوطنية كبديل عن الدولة الوطنية:

ترجع أغلب التصورات الأكاديمية الأسباب الحقيقة لانتشار ظاهرة بناء تجمعات تكاملية إقليمية الى مجموعة من الاعتبارات والحقائق تتمثل أبرزها في عدم ملاءمة وقدرة أسلوب الدولة الوطنية في الاستجابة للحاجات الوطنية التي قد تتطلب تحقيقها موارد وخبرة تتجاوز حدودها ومقوماتها المادية والمعنوية، كما أن بداية تبلور ظواهر وأخطار أمنية و اقتصادية وعسكرية عابرة للحدود عجل بمسألة البحث عن الأطر و الآليات العبر- وطنية الضرورية لمواجهة ما يمكن أن تفرزه من نتائج وتحديات. فضلا عن ذلك، فان حدة وشراسة المنافسة والصراع الاقتصادي والتجاري على مستوى الدولي كان له الأثر الحاسم في فرض التكتلات الاقتصادية الجهوية كفضاء يتوسط المستويين الوطني والعالمي(سعدي، 2006، ص 271)، وعلى هذا الأساس وبناء على هذه الاعتبارات يبدو ان تجمعات التكاملي الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بدأت تطرح نفسها كبديل حقيقي لدولة الوطنية في العلاقة الدولية، غير أن تنوع و خلاف الظروف وحاجات والأهداف في منطقة جغرافية ما يجعل من شكل ومحتوى ودور التجمعات الاقتصادية الإقليمية لا يخضع لاعتبارات ومسار موحد .

فان كان، اتجاه المهتمين في التجارب التكاملية، لدول الشمال المتفتحة سياسيا والمتقدمة اقتصاديا والتي اقتربت من مرحلة الانتهاء من عملية بناء الدولة القطرية، يتمثل في محاولة بناء جماعة سياسية جديدة تنصهر فيها الدول الأعضاء، فان الأمر في دول الجنوب المنغلقة سياسيا و المتخلفة اقتصاديا، يختلف اختلافا كليا. وعلى هذا الأساس فالتجارب التاريخية تأكد مدى أهمية وحيوية أساليب تدخل الدولة في المجتمعات الحديثة العهد بعملية تصنيع وذلك من أجل بلوغ مرحلة الإقلاع الاقتصادي، كما ان تاريخ بناء الدولة الوطنية يبرز مدى اعتماد هذه العملية على المؤسسات العامة لفرش الاستقرار والأمن الضروريين لتطور ورفاهية المجتمعات(J.A.Rosenau, 2005, p. 17)،لدلك، يبدو انه اذا كانت الدول الأعضاء في تجارب التكاملية للديمقراطيات التعددية الغربية تبدي نوعا من الاستعداد لتعويض الدول القطرية بوعاء ووحدة سياسية واقتصادية واجتماعية فوق الوطنية (التجمعات التكاملية)، فان دول العالم الثالث مستعدة لكل أشكال الكفاح و التضحية، وحتى المعاناة، من أجل الوصول إلى صيغة تكاملية، التي تخدم مصالح مجموعة من الأطراف والفئات المحورية داخل هذه التكتلات.

إذا كان نشوء الكتل والتجمعات الإقليمية، هي السمة التي ميزت جل فترات القرن العشرين، فان المنظرين اختلفوا حول تكييفها وحول غاية الدول من تكوئها. فبينما ترى أغلب تيارات الواقعية والليبرالية بان التجمعات الإقليمية ماهي إلا صيغة من صيغ التكتل لإقامة توازنات إستراتيجية مع قوى مهيمنة أو عظمى، فان التعدديين ورواد نظرية الاعتماد المتبادل يعتبرون بان مسارات التكامل الإقليمي هي وسيلة وخيار عقلاني تحاول دول الأعضاء من خلاله تعظيم مكاسبها في مجالات عديدة وتعميق عوامل وأطر التبادل السلمي والاعتماد المتبادل بينهما(بيليس، 2004، ص 858)،نتيجة لذلك، تصبح التجمعات الإقليمية، وفقا للرأي الأول عبارة عن آلية تلجأ إليها الدول الأعضاء كلما شعرت بأن هناك تهديد حقيقي لوجودها المادي والمعنوي، وهو ما يجعل هذه التجمعات عبارة عن أداة لحفظ وتدعيم الدولة الوطنية. بينما يستشف من الرأي الثاني، أن تراكم وتعاظم النجاحات الوظيفية التي يمكن القيام بالمزيد من تنازل التدريجي عن جزء من صلاحياتها وسيادتها الذي قد يؤدي في مستقبل المتوسط إلى تحويل السلطة والولاء إلى هده التجمعات، في هذه الحالة، يمكن لتجارب التكامل الإقليمي أن تتحول إلى منظومات سياسية واقتصادية واجتماعية، تنصهر فيها الدولة الوطنية لنفسح المجال أمام بروز هوية وطنية إقليمية.

3.سيناريوهات مستقبلية لظاهرة التكامل في العالم العربي.

على ضوء هذه المعطيات والملاحظات التمهيدية، سينصب اهتمامنا في هذه الدراسة على محاولة استشراف مستقبل ظاهرة التكامل الإقليمي في العالم العربي، وذلك من خلال الاعتماد على تقنية بناء السيناريوهات التي تعتمد كأدوات منهجية في ميدان الدراسات المستقبلية. وانطلاقا من قواعد هذه الأداة المنهجية يمكن القول ان مستقبل التكامل الإقليمي سوف يتخذ ثلاث

سيناريوهات أساسية: السيناريو الخطي أو ألاتجاهي الذي يفترض استمرار الوضع الحالي في المستقبل القريب، ثم السيناريو الإصلاحي الذي يفترض دخول متغيرات جديدة مما يسمح بإحداث تغييرات جديدة على ظاهرة التكامل محل الدراسة، وأخير السيناريو الثوري و الراديكالي الذي يحتمل حدوث تحول جذري على هذه الظاهرة عن طريق ظهور متغيرات هامة وغير مرئية.

1.3السيناريو الخطي أو الاتجاهي:

في البداية يجب الإشارة إلى أن الاستشراف لا يعني أبدا كتابة ورسم المستقبل بكل تفاصيله، بل يعني محاولة المساهم في صنعه وتوجيهه بالشكل الذي يخدم مصالح مجموعة من الأطراف(M. Godet، 1997، ص 64) فهو غير محدد ومفتوح على مجموعة من البدائل والمشاهد المستقبلية المحتملة التي تساهم في حدوثها او عدم حدوثها مجموعة من المتغيرات التي تتبلور عن طريق الصدفة أو بواسطة أفعال وسلوكيات إرادية،من جهة ثانية تعاني عملية استشراف المستقبل من اشكالية منهجية عويصة، متمثلة في مسألة اختيار الأدوات المنهجية وتحديد المراحل والخطوات التي تتبعها هذه العملية. في هذا السياق، يلاحظ ان أغلب التقنيات والادوات الموظفة لاستشراف المستقبل مستعارة من ميادين العلوم الدقيقة والرياضيات وهو ما يشكل صعوبة كبيرة عند تطبيقها على ظواهر اجتماعية. أما من حيث المراحل التي تسلكها عملية تحديد البدائل المستقبلية الممكنة فإن التباين والاختلاف هو الذي يطبع الادبيات والتراكم المعرفي في هذا الميدان.

غير أن عملية فحص ومقارنة لهذه الادبيات يمكن ان تفضي للوقوف على ثلاث محطات رئيسية تتمثل الأولى في ضرورة إجراء دراسة معمقة على النظام أو الظاهرة موضوع الدراسة وتحديد المتغيرات المرتبطة بتطوراتها المستقبلية، في حين تدور الثانية حول تحديد وتحليل مختلف البدائل والمشاهد المستقبلية المحتملة، واخيرا فإن الخطوة الثالثة تركز على تشخيص الوسائل في التطورات المستقبلية و المستقبلية والاستعداد لمواجهة انعكاساتها(Serguiev, 1978, p. 105) .

اذا اعتمدنا على السيناريو ألاتجاهي في تحديد مستقبل التجارب التكاملية الإقليمية، فان ذلك يعني الاقتناع بعدم حدوث تغير على المستوى المتغيرات الأساسية التي تشكل المعالم الحقيقة لحاضر هذه الظواهر. وتتمثل هذه المتغيرات بالخصوص في مكانة ودور الدول القطرية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية، وفي طبيعة النظام الدولي كفضاء واطار مؤسساتي للسلوكيات الدولية، ثم في المقام الثالث شكل ومحتوى الظواهر والتفاعلات المهيمنة على النظام الدولي.

لهذه الأسباب يمكن التأكد على أساس أنه اذا كانت العولمة والشمولية قد وضعت حدا لممارسات السيادة بمفهوم الوستفالي، فإنها لم تنذر بعد بنهاية نظام الدولة– الأمة بل على العكس من ذلك فقد برهنت الدولة في مختلف المناطق الجغرافية على أساس أنها نظام متين وفعال وأن ما تعانيه بعض الأنظمة السياسية الديكتاتورية –المنغلقة من أزمات ما هو الا استثناء لهذه المسلمة المركزية(بيليس، 2004، ص 46)، لذلك، قد لا يكون من قبيل المغامرة اذا اعتبرنا أن وضع ومكانة الدولة في العلاقات الدولية قد لا يتعرض لتحولات كثيرة وعميقة في المستقبلين المباشر والقريب، مما يرشح وضع ظاهر التكامل الإقليمي في هذه الفترة يحدد من خلال استمرار تأثره بنفس العوامل والاتجاهات التي تطبع هذه الظاهرة.

بالرجوع الى تاريخ العلاقات الدولية، والى أبرز نظرياتها التي تهتم بالنظم والأنساق الدولية يتضح بأنه لوصف أو ترتيب ما على أساس أنه نظام دولي يتطلب الأمر توفير مجموعة من الشروط منها على الخصوص: مجموعة من الأجهزة والهياكل ذات الوظائف و الأدوار الدولية المحددة، ترسانة من القوانين والمبادئ التي تنظم عمل هذه الأجهزة وتحكم العلاقة بين أطرافها ، نمط مميز من علاقات والتفاعلات التي تحدثها حركية هذا النظام. من هذا المنطلق، يبدو أن ما تغير في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ينحصر

في نمط العلاقات التي تهيمن على مستوى مؤسسات وقوانين وحتى توزيع الأدوار والمسؤوليات داخل هذا النظام. وهو ما يؤكد عدم مصداقية وضعف فرضية النظام الدولي الجديد.

بالإضافة الى ذلك، فان مسألة القوة والهيمنة في فترة ما بعد الحرب الباردة تطرح عدة تساؤلات وغموض كبير. فقد حاجج ج. ناي(الابن) على أساس أن القوة في عصر العولمة والثورة التكنولوجيا والمعلوماتية أصبحت موزعة على ثلاثة أبعاد: البعد أو الميدان العسكري الأعلى الذي تتفوق فيه الولايات المتحدة الأمريكية على كل الدول، البعد أو الرقعة الاقتصادية الوسطى المعتمدة الأقطاب (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين)،أما البعد أو الرقعة السفلى فتتمثل في تلك السلوكيات والعلاقات العابرة للحدود التي تخرج عن السيطرة الحكومات الوطنية فهي منتشرة على نطاق واسع(ناي و محمد، 2003). وعلى هذا الأساس، فالتغيير الجوهري الذي حدث على مستوى مقومات نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفقا لهذا التصور، يمثل في تحويل الزعامة العسكرية من ثنائية الى أحادية.

كما أن نهاية الصراع الايديولوجي على المستوى الدولي ساهم في زيادة وتيرة انتشار الاقتصاد الرأسمالي، مما دفع المؤسسات المالية و الاقتصادية والتجارية الدولية الى اللجوء الى سياسات ترشيد وضبط سياسات الحكومات الوطنية بما يسمح من التقليص من حجم وشكل الحواجز التي تعيق التدفق والتنقل الحر للأموال والسلع والأشخاص. وهو ما أدى الى تنامي النشطات الاقتصادية العابرة للحدود التي تديرها فواعل غير مرتبطة تماما بالاعتبارات التقليدية للدول الوطنية، هذه التحولات الكلية جعلت ب.كيندي (**P.Kennedy**) يثير الكثير من الشكوك حول مدى قدرة الوحدات السياسية الوطنية على استيعابها ومواجهة التحديات التي يمكن أن تفرزها. لذلك يعتقد أن هناك ضغوطا حقيقة ومطالب مستعجلة لإعادة توزيع السلطة والاختصاصات أفقيا وذلك من أجل استحداث البنية والآليات التي تستجيب لقوى المستقبل.(P.Kennedy, 1993, p. 131)

2.3السيناريو الإصلاح:

يقوم هذا السيناريو الثاني، على احتمال دخول تعديلات وتحسينات كمية ونوعية على أبرز المتغيرات الكلية و الجزئية المتحكمة في المشاهد تطور ظاهرة التجارب التكاملية الإقليمية في الزمن القادم. وعلى هذا الأساس، فالسيناريو الإصلاحي مرتبط بمجموعة من الافتراضات أو الشروط الأولية التي يؤدي توفيرها الى إمكانيةإدخالإصلاحات وتغيرات معتبرة على الوضع أو الصورة الحالية لهذه التجارب التكاملية للوصول باتجاهاتها الحالية الى تناسق وتجانس وانسجام أكبر، وهو ما يساهم في تعظيم مصالح مختلف الأطراف المعنية بهذه المسارات. وقد تحدث هذه التعديلات والإصلاحات على مستوى المتغيرات المتحكمة في تطور هذه الظواهر بفضل عوامل الصدفة والطبيعة أو نتيجة لعمل وسلوك إداري مقصود يهدف الى محولة توجيه والتحكم في البدائل المستقبلية بما يحقق الأهداف الأساسية لمسارات التكامل الإقليمي.

يبدو أن التحسن في النظر وادراك الدولة الوطنية لعمليات التكامل الاقليمي، يعتبر بمثابة المتغير الأكثر تأثيرا في المستقبل هذه الظاهرة. وفي الواقع، فان ما بعد الحرب الباردة أفرزت منافسة اقتصادية وتجارية شرسة على المستوين الاقليمي والدولي، الأمر الذي جعل الكثير من الدول عاجزة على مواجهة مثل هذه التحديات على طريق وسائل ومقاربات الدولة الوطنية. لذلك لجأت الكثير من الأقاليم ، في الدول المتقدمة وفي دول العالم الثالث على حد سواء، الى اعادة بعث واحياء مشاريع ومبادرات التكامل الجهوي. الأمر الذي كان يوحي ببداية تبلور معالم حرب تجارية واقتصادية بين التجمعات التكاملية التي يمكن أن نفرزها هذه الديناميكية. وعلى هذا الأساس، انقسمت التصورات بشأن هذه المسألة الى تيارين: الأول يرى بأن التجمعات الإقليمية تساعد على تسريع نمو التجارة الحرة الشاملة بما ينعش معدلات النمو الاقتصادي على المستوى الدولي، في حين يعتقد رواد الرأي الثاني بأنها قد تدعم التركيز على

الشؤون الداخلية وهو ما قد يشجع بروز الحواجز التجارية ضد الدول غير الأعضاء في العمليات التكاملية (and & A., 1993, p. 04).

لقد ساهم الكم الهائل من عوامل التداخل والاعتماد المتبادل، الذي أحدثته الثورة في وسائل الإعلام والاتصال، في بعث نهضة سياسية في أروبا الشرقية وفي الكثير من دول العالم الثالث، كانت انعكاساتها كافية لتشكيل ضغط كبير على الأنظمة السياسية من أجل اعتماد المزيد من القيم ومعايير العقلانية والفعالة في تسير الشأن العام(Brzezinski, 2012, p. 26)،وكان ذلك يعني في الواقع الأمر البحث عن حلول للكثير من مشاكل وتحديات عصر العولمة، عن طريق لجوء الدول الصغيرة و المتوسطة، الى تكوين المجموعات الاقتصادية الجهوية، ذلك أن التكامل الاقتصادي الإقليمي أضحى يشكل المدخل والمقارنة الرشيدة لتسريع وتيرة عصرنة وتحديث المجتمعات في مختلف أنحاء العالم. وهو ما قد يساهم في تقويض النزعة الوطنية التي تعيق التحول والتحسين على المستوى تصوير وإدراك الدول لمسارات التكامل.

من هذا المنطلق، يبدو أن مصداقية ودقة السيناريو الإصلاحي مرتبطة بحدوث تحسن نوعي على مستوى متغير الفواعل انطلاقا من اعتبارين أساسين: يتمثل الأول في استمرار ظهور وتزايد الظواهر والتحديات والأخطار الشاملة التي لا يمكن للدولة الوطنية مواجهتها بشكل فردي، ويعلق الثاني في وجود النخب والتنظيمات السياسية التي يسعى للضغط على الحكومات الوطنية من أجل بلورة إستراتيجية واضحة وفعالة تجاه القوى الكبرى/العظمى المهتمة بذلك الأمر.

غير أن الإشكال المطروح بشأن العلاقة بين النظام الدولي والنظم الفرعية أو الإقليمية ، يمكن في تحديد مدى قوة تأثير التغير الذي يحدث على مستوى قمة هذه الهرمية(المركز) على الوضع وحالة الأطراف أو الفروع(المحيط). في هذا السياق، تؤكد أبرز أدبيات التكامل الإقليمي على أساس أن النظام الدولي المتعدد الأقطاب هو الأكثر ملاءمة وتشجيعا لبناء التجمعات الاقتصادية الإقليمية(بعيطيش، 2022، ص 43)، في حين أن نظام الثنائية القطبية، يميل فيه كل قطب الى مساندة ودعم التجارب التكاملية التي تحدث داخل كتلته بينما يعارض التجارب الأخرى، التي تحدث في مناطق أخرى. أما في النظام الأحادي، فتسعى الدولة المهيمنة عليه الى محاولة احتواء، أو حتى منع القيام تجارب تكاملية بحكم أنها تؤدي في غالب الأحيان الى تحويل هذا النظام الى تعددي. ومنه يمكن النظر الى نظام الدولي المتعدد الأقطاب على أساس أنه يحتوي في طياته عناصر وشروط وظروف التكامل الإقليمي.

إذا كان الاتجاه العام للعلاقات الدولية، منذ بداية تسعينيات القرن العشرين هو محاولة تعميم مؤسسات، مبادئ وآليات الايدلوجية الاقتصادية الليبيرالية التي تشجع الحرية المعرفة المحددة في شكل وصيغة سلطة و قوة القطاع الخاص والحريات الفردية والتي ترفض كل ما هو جماعي وعام، فان التكامل الذي يتم وفقا لهذا السياق يهدف الى تحقيق التنمية والتطوير للإنسانية جمعاء ويختلف عن الصيغ التي تعرفها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية(Lawson, 2002, p. 72).

في خضم هذه المعطيات و الحقائق، يبدو أن الوضع الدولي الذي بدأ يتبلور منذ نهاية الصراع الإيديولوجي والثنائية القطبية، لا يلاءم إطلاقا ديناميكية بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية. فالدولة/الدول المهيمنة على تفاعلاته سوف توظف كل ما تمتلكه من قوة ونفوذ وخبرة لمنع بروز منافسين محتلين سواء كانوا دولا أو مجتمعات إقليمية، لهذا السبب، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لوأد جميع المحاولات التقارب والتعاون والتحالف بين قوى معينة كما هو الحال بالنسبة للتقارب والشراكة الروسية–الصينية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وعلى هذا الأساس، يتطلب تحقيق السيناريو الإصلاحي لتطور ظاهرة التجمعات الإقليمية في الزمن القادم حدوث تغيرات جوهرية على الوضع الدولي الحالي لتحويله الى نظام دولي متعدد الأقطاب تصبح فيه المنافسة بمثابة الآلية الفاعلة لترقية الوضع الحالي لمختلف

التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة، وتشجيع بناء تجارب جديدة كوسيلة للدفاع عن مصالح الدول الأعضاء في إطار ما تفرضه التعددية من المنافسة في مختلف الميادين.

ففي حالة عملية الانتشار السريع والشامل لمظاهر وآليات العولمة، التي يعتقد روادها بأنها سوف تؤدي الى تقوية عوامل وروابط الاعتماد المتبادل بين المجتمعات، وتضمن الأمن والسلم الدوليين(J.Fontanel, 2005, p. 24)، فان ذلك، سوف يؤدي حتما الى تزايد نسبة وحجم النشاطات والمبادلات العابرة للحدود، التي يخلفها القطاع الخاص والشريكات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية الغير الحكومية، في الاقتصاد الدولي. وهو ما يساهم في تدعيم صيغ التكامل العضوي(**Organic Integration**)المتكونة في غالب التدفقات العابرة للحدود مثل رؤوس الأموال، السلع والخدمات والتكنولوجيا التي أصبحت بعيدة عن المراقبة والتوجيه الحكومي(Roberts, 1996, pp. 6-7.)،وقد تعمل هذه الصيغ الجديدة للتكامل على القضاء تدريجا على الأشكال التقليدية لمسارات التكامل الإقليمي التي تلعب الدولة الوطنية دور الفاعل الأساسي في إنشائها وتطورها. كما أن الوتيرة الحالية لتطور الظواهر السلبية العابرة للأوطان المتمثلة أساس في تجارة المخدرات و التحولات الغير الشرعية للسلاح والانتشار الرهيب للمنظمات الإرهابية هي بمثابة الأدوات الحقيقة لاختراق مختلف التنظيمات الحكومية بما في ذلك المسارات التكامل الإقليمي.

3.3 السيناريو الثوري:

يصنف هذا السناريو، على أساس أنه الأكثر رواجا من حيث الإجراءات وخطوات بنائه وتحديد أبرز معالمه، ولكن احتمال حدوثه ضعيفة للغاية. فهو سيناريو تحويلي أو ثوري، لأنه يعتمد على توقعات و المتغيرات الفجائية التي يمكن أن تظهر في بيئة تطور ظاهرة موضوع الدراسة. لذلك، يمكن القول أن الأمر هنا يتعلق بالتركيز على المتغيرات و العوامل القليلة الاحتمال ولكنها اذا حدث تغير مسار العام للظاهرة بشكل راديكالي. وعلى هذا الأساس، اذا افترضنا حدوث تحول جذري على الوضع الحالي لظاهرة التكامل الاقتصادي، فان ذلك يعني اما التفكيك الكلي لمسار التكاملي الموجودة و التراجع عنها، أو تحقيقها لنجاحات كبيرة تسمح لها من القضاء الكلي على ظاهرة الدولة الوطنية كفعل أساسي في العلاقات الدولية وتعويضها كفواعل جديدة، للوصول الى مثل هذه الفرضيات يتطلب الأمر ظهور متغيرات ثقيلة وغير منتظرة على مستوى الدولة الوطنية، النظام الدولي، ثم التفاعلات والظواهر الدولية.

يبدو أن هذه الديناميكية، تنسجم كثيرا مع الأطروحات التي قدمها الوظيفيون الأصليون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أكدوا على أساس أن التصور الفعال والموضوعي لكيفية تحقيق الحاجات المرتبطة بالرفاه الاجتماعي بشكل تدريجي سوف يؤدي الى قضاء على خدعة(تضليل) الوطنية. وينسحب هذا على تجمعات الإقليمية لأنها لا تخدم(في نظرهم) المنهج الدولي الوظيفي. بل تعرقل التبادل الذي يمكن أن يتم بين كل الشعوب على مستوى مختلف القارات(دبكة، 2019).

غير أن عملية التفكيك الدولة الوطنية قد لا يكلل بنهاية حقيقة للشعور الوطني، بل قد يكون سببا في ظهور أنماط من الشعور المتشدد بالولاء والانتماء الى أطر فكرية وحضارية وعرقية أضيقة بكثير من نظام الدولة. وقد يتضح بعد ذلك أن هذه الكيانات الجديدة تتشكل أبرزها عقبة أمام كل أشكال التكامل الإقليمي والدولي. كما يمكن أن يجعل هذا الأمر بانتشار فوضى عارمة وخطيرة على المستوين الإقليمي ودولي.

وفي الحقيقة فان الوصول الى هذا المستوى هو الهدف الذي أكدت عليه جل تصورات الوظيفة الجديدة. حيث يؤكد ك. دوريتيش(**K.deutsch**) على أساس أن الاحساس بالانتماء الى الجماعة السياسية يتولد عن نجاحات التي يحققها مسار التكامل، وهو ما يساعد على دمج الأفراد والجماعات في اطار هذه الجماعة فوق القومية وذات الأبعاد المختلفة،ولكن الوصل الى تكريس هذا الحلم

في الواقع العلمي يتطلب، على الأقل، توفر مجموعة من الشروط التمهيدية منها اندثار مقومات وأسس الخصوصيات الوطنية وتعويضها بهوية اقليمية فوق الوطنية، ثم ضرورة وصول عملية التكامل الى ميدان السياسية العليا للدول الأعضاء.

عندما تتوفر الظروف والمعطيات، التي تجعل هذا الاحتمال ممكنا، فان ذلك سوف يحول التجمعات الاقتصادية الإقليمية القاطرة الفعلية لإحداث ثورة راديكالية في العلاقات الدولة على المستويين الامبريقي والمعياري. ذلك أن هذّه التجمعات قد تصبح أداة فعلية لتفكيك نظام الأحادية القطبية وإرساء معالم التعددية في النظام الدولي. وفي هذا الصدد، يمكن تفسير توسيع الاتحاد الأوربي وسعي كل من روسيا والصين الى بناء تجمع اقتصادي إقليمي عملاق. أما من الناحية المعمارية ،فان انصهار الدول الوطنية في اطار تنظيمات تكاملية اقليمية وتحول هذه الأخير الى فواعل حقيقة في نظام الدولي سوف يجعل اعادة النظر في أغلب الأطر والمقاربات النظرية لتفسير العلاقات الدولية الوطنية كوحدة تحليل أساسية.

أما ما يمكن أن يفرز هذا السيناريو، من مشاهد مستقبلية للتجمعات التكاملية الإقليمية بالنظر إلى المتغير النظام الدولي فيتجلى اما في احتمال تغير شكله ومحتواه، أو في زيادة حجم ومستويات الفوضى فيه بما يؤدي الى حدوث أزمات دولية عامة. ويخلص أحد رواد الإستراتيجية الأمريكية هذه البدائل المستقبلية للنظام الدولي في الاعتقاد بأن الثورة الحديثة في ميدان التكنولوجيا المتطورة، خاصة في مجال الاتصالات، تعزز بشكل مطرد بروز مجتمع عالمي تربط بين مختلف أطرافه شبكة من المصالح المشتركة وتمثل أمريكا كقوة عظمى وحيدة ، محوره الحقيقي.

لكن العزلة المحتملة لهذا القوى العظمى سوف يغرق العالم في فوضى متصاعدة، قد يساهم في الزيادة من أخطارها وأزماتها انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبما أن قدر أمريكا هو أن تكون العامل المساعد إما في إيجاد مجتمع عالمي آمن ومتقدم، وإما التسبب في انتشار فوضى عالمية مدمرة.((فعلى الأمريكيين تقع المسؤولية الفريدة في تحديد أي أمرين سيتحقق، وخيارنا يقع بين الهيمنة على العالم وبين قيادته))(برجنسكي و عمر، 2005، ص 11).

أما احتمال اتجاه النظام الدولي نحو المزيد من الفوضى فيعزى الى اعتبارين أساسيين يتمثل الأول، في اتساع دائرة الحركات الانفصالية، لأسباب عرقية ودينية واقتصادية، في مختلف دول العالم بما يكفي لظهور عمليات تفكيك لمجموعة من الدول. وقد بينت عمليتي الاستفتاء حول تقرير المصير في كل من إسكتلندا وكتالونيا أن هذه الظاهرة ليست مرتبطة فقط بدول العالم الثالث. في حين يتجسد الاعتبار الثاني، في مجموعة من نماذج محاكاة أعدت، على الأرجح، في مخابر بحث غربية وتطبق على مناطق العربية تحت تسميات مختلفة مثل ((ثورات الربيع العربي))،((النهضة السياسية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا)) أو حتى ((أحداث الانتقال الديمقراطي)).ما يمكن ملاحظته في هذا الشأن هو أن هذه الديناميكية تشمل حاليا مجموعة من الدول، ومرشحة للانتشار الى أخرى، تقع كلها في دائرة العدو الحضاري للولايات المتحدة الأمريكية. فقد بدأت جل الدول الغربية تنظر الى الصدام المزعوم بين الحضارة الاسلامية و الحضارة الغربية على أساس أنه عوض الحرب الباردة بين الشرق والغرب كمهيمن على العلاقات الدولية. لهذا السبب يرى ف. هالداي (**F.Halliday**) أن الفراغ الاستراتيجي الذي نتج عن نهاية الحرب الباردة دفع الغرب الى الترويج لهذا التزاع لملء الفراغ الذي تركه اختفاء التهديد الشيوعي(Halliday, 2002, p. 37).

فإذا كانت الدول الغربية تسعى الى الهيمنة على المناطق العربية من خلال هذه الفوضى التي سوف تتمخض عنها عمليات تفكيك واسعة النطاق لمشاريع بناء الدولة الوطنية ، فإنها كذلك قادرة على افراز اوضاع وظواهر وفواعل قد يستحيل على الدول الغربية مجتمعة التحكم في مسراتها ونتائجها، التي سوف تترتب عنها. وعلى هذا الأساس، يتضح أن استعجال الولايات المتحدة الأمريكية الى وضع أسس النظام دولي تهيمن لوحدها على أبرز تفاعلاته و مؤسساته من خلال اللجوء، في غالب الأحيان، الى تكريس حالات

وأوضاع الفوضى في المناطق الجغرافية التي مازالت تبدي نوعا من المقاومة لهذا المشروع الأمريكي، سوف تتمخض عنه مجموعة من المعضلات وحا

وإذا كانت فترة ما بعد الحرب الباردة، قد شهدت تطورا مذهلا في عوامل التداخل والاعتماد المتبادل بين المجتمعات بفضل ما أفرزه التقدم العلمي في ميدان التكنولوجيا ووسائل الاتصال من سرعة التواصل بين الشعوب، فان هذا الشكل الانطلاقة الفعلية لبداية تشكل شبكة جد معقدة من التفاعلات العابرة للحدود بعيدة كل البعد عن السيطرة والتوجيه الرسمي لأية سلطة سواء كانت وطنية، اقليمية، أو دولية، ففي حالة تواصل وازدياد وتيرة هذا المسار، فان التفاعلات والنشاطات وحتى السياسات التي يشكل قاعدة التكامل الجهوي سوف تتقلص بشكل معتبر بما يمكن أن يهدد مستقبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية ويمهد لبروز صيغ أخرى من التكامل.

كما أن هذه الفترة قد شهدت كذلك صعودا مثيرا للجدل لمجموعة من الفواعل غير الحكومية في السياسة الدولية. بدأ يتأكد بأن المنظمات الدولية غير الحكومية و الشركات المتعددة الجنسية أصبحت أكبر منافس للدولة الوطنية في تقديم أحسن الخدمات والحاجات للمواطنين في مختلف المناط الجغرافية الأمر الذي قد يؤهلها الى تدعيم مركزها في النظام الدولي كفواعل أساسية. ومن تم فان هذه الحقيقة تدفع بدورها باتجاه مزيد من تعددية الفواعل في النظام الدولي المرتقب(البيرغر، صامويل، و فاضل، 2004، ص 483) وقد تعمل هذه الظواهر على وضح حد لمسارات التكامل الإقليمي التقليدية وتمهد للعودة إلى مقاربة التكامل الدولي التي كان قد اقترحها الوظيفيون الأصليون بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

غير أن التطور الأكثر اثارة للتحولات الجذرية في ميدان التكامل الجهوي. بالنظر الى متغير الفواعل والظواهر العابرة للأوطان، يتمثل في تنامي حجم ومستوى الآفات الاجتماعية الخطيرة، التي تفرزها نشطات مجموعة من التنظيمات الخارجة عن القانون. في الصدد، أثارت مختلف التنظيمات، التي تمارس الارهاب لتحقيق أهدافها، هلعا وقلقا كبيرا في الأوساط الرسمية والشعبية في كل أنحاء العالم. الأمر الذي دفع أقوى وأعتى قوة عسكرية في الوقت الراهن (الولايات المتحدة الأمريكية) الى اعتبار الإرهاب الدولي بمثابة العدو المركزي في عقيدتها الإستراتيجية والأمنية. بل وصل الأمر في سنة 2014 الى حد تكوين تحالف دولي مؤلف من مجموعة من القوى النووية الرئيسية لمواجهة ما أصبح يسمى ((الدولة الإسلامية في العراق والشام أو داعش)).

كما تعتبر تجارة المخدرات، التي باتت تهيمن عليها احتكارات متواجدة في مختلف الدول، بمثابة إحدى أبرز وأخطر والإفرازات السلبية لظاهرة العولمة(Jean-Claude & Grimal, 2000).فالانعكاسات الخطيرة، لهذه الظواهر العابرة للحدود، لا تتمثل فقط في تكاليفها المادية وأبعدها المدمرة للمقومات الأخلاقية والاجتماعية للمجتمعات، بل كذلك في مستوى وسبيل اختراقها للمنظومات والسياسات الأمنية لجل الحكومات الوطنية. وتستعمل هذه التنظيمات، في هذا السياق، جملة من الأدوات وطرق المنافية للقيم والأخلاق لابتزاز صناع القرار وفرض منطقها عل أغلب المؤسسات المالية والوطنية والدولية. غير أن ما يقلق ويرعب الدول والمجتمعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو بداية تبلور أسس حقيقية لتقاطع مصالح التنظيمات الارهابية وعصابات ترويج المخدرات والتجارة غير الشرعية للأسلحة. عندئذ، قد يتشكل تحالف متين ومتعدد الصور والمظاهر بين هذه الفواعل العابرة للحدود يكون كافيا لنسف كل أنواع التنظيم والسلوك التي عهدتها الحياة البشرية منذ أمد بعيد. وهو ما يشكل، في نهاية المطاف تهديدا مباشرا وفعليا لكل مسارات وآليات التكامل الإقليمي.

4.خاتمـــــــــــــة:

من خلال دراستنا لظاهرة التكامل الدولي في المنطقة العربية تبين لنا ان هذه الظاهرة انفعلت مع مجمل المراحل التي مر بها العالم بداية من سقوط جدار برلين وانهيار ما يعرف بالمعسكر الشرقي، حيث وجد العالم نفسه أمام ظاهرة دولية جديدة وهي الأحاديةالقطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وظهور ما يسمى بالفواعل الفوق وطنية ودورها في تحديد أدوار الدولة الوطنية لصالح الدولة القومية.

إن الوطن العربي يمر اليوم بتحولات عميقةوجذرية في مستويات عديدة (اقتصادية وسياسية....إلخ)،جاءت هذه التحولات نتيجة العولمة وما صاحبها من تطور هائل في التكنولوحيا والعلوم، وهنا يصعب التكهن عن مستقبل الاندماجالإقليمي للوطن العربي نظرا لما يمتلكه من مقومات في ظل أوضاعسياسية–اقتصادية غير مستقرة ولهذا يبدو لنا لمستقبل التكامل الاقتصادي يمر على ثلاث احتمالات. يصعب الاختيار من هو الاحتمال الأقرب للتجسيد.

6. قائمة المراجع

أ. المراجع العربية:

إسماعيل ,ك .(2011/2012) .، العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية .جامعة باتنة ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,باتنة.

التكريتي هيفاء عبد الرحمن ، ياسين. (2010). آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي. دار الحامد للنشر والتوزيع.

بعيطيش ,ي .(2022) .محاضرات في المنظمات الدولية والاقليمية .الجلفة ,قسم العلوم السياسية ,الجزائر :كلية الحقوق والعلوم السياسية.

بيتر البيرغر، هنغنتون صامويل، و جتكرة فاضل. (2004). *"عولمات كثيرة : التنوع الثقافي في العالم المعاصر"* . الرياض: مكتبة العبيكان.

بيليس ,ج .(2004) .*عولمة السياسة العالمية*.دبي :مركز الخليج للأبحاث.

جوزيف . ناي، و توفيق البحريني محمد. (2003). *"مفارقة القوة الأمريكية*. الرياض: مكتبة العبيكان.

رمزي بن دبكة. (ديسمبر, 2019). الإقليميّة الجديدة والعولمة: جدلية العلاقة بين الانتقالية و الانسحاب المصلحي. *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولي(العدد26)* .

ز. برجنسكي، و الأيوبي عمر. (2005). الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم". بيروت: دار الكتاب العربي.

محمد سعدي. (2006). *مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ياسين ,ا .(1998) .، *"نحو خريطة معرفية للعولمة."*القاهرة :ركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية،.

يوسف يعيطيـــــــــــش. (أفريل , 2019). تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة، ، ، ، . *مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10 (العدد1)* .

ب. المراجع الأجنبية:

Roberts, B. (1996). New force in the world Econom. .london:: the MIT press.

and, J. D., & A., P. (1993). *New Dimensions in regional Integration.* Melbourne: Cambridge University Press.

Brzezinski, Z. (2012). *strategic vision : America and the crisis of global power.* . New York: Basic Books,.

Halliday, F. (2002). in S. Lawson the New Agenda for International Relations. 37. Cambridge: polity Press.

J.A.Rosenau, E. a. (2005). *Globalization securty ;and the Nation state.* new Yew York: state university of New York Press;p.

J.Fontanel. (2005). Globalisation Economique et Security Internationale. 24. Paris: Office des Publications Universitaires.

Jean-Claude, & Grimal, ,. D. (2000). *autre mondialisation.*Paris: Editions Gallinard,.

Lawson, S. (2002). the new agenda for International Relations. . 72. Cambridge: Polity Press,.

M. Godet. (1997, avril). ,la prospective stratégique. *(numéro :219)* .

P.Kennedy. (1993). *preparing for the twenty first century.* London: Hammersmith.

Roberts, B. (1996). New Forces in the World Economy. : pp. .6-7 . London: the Mitt. Press,.

Serguiev, A. (1978). *,la prévision politique.* Moscou : Editions du Progrés.